مجلة دراسات اقتصادية ISSN 1112 -7988 / E-ISSN 8627-2710
المجلد: 22 العدد: 01 السنة: 2022 ص ص: 285–301

أثر الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية خلال الفترة (1990–2019)

دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل

The Impact Of Agricultural Exports On Economic Growth In Arab Oil-Producing Countries During The Period (1990-2019).

Standard Study Using Panel Models

بن بالي هند*، مخبر الدراسات والبحوث التسويقية، جامعة جيجل، الجزائر، benbalihind@univ-jijel.dz

بوحيضر رقية، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة جيجل، الجزائر bouhider_roukia@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2022/02/26	تاريخ القبول: 2022/06/04	تاريخ النشر: 2022/06/15	المؤلف المرسل: بن بالي هند

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية المتمثلة في الجزائر، ليبيا، العراق، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، قطر، البحرين، الكويت وعمان خلال الفترة 1990-2019 باستخدام نموذج الآثار الثابتة، وبأخذ الصادرات الزراعية كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع إضافة إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت والصادرات النفطية والواردات الزراعية واليد العاملة الزراعية كمتغيرات ضابطة. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين الصادرات الزراعية واليد العاملة الزراعية والناتج المحلي الإجمالي، وعلاقة طردية معنوية بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والواردات الزراعية والصادرات النفطية والناتج المحلي الإجمالي رغم الإمكانيات الهامة التي تحوز عليها هذه الدول، حيث أن المتغيرات المدروسة تفسر 94.78% من نمو الناتج المحلي الإجمالي في العينة المدروسة. أوصت الدراسة بضرورة تنويع اقتصاديات الدول العربية النفطية للتخلص من التبعية للريع النفطي.

الكلمات المفتاحية: الصادرات الزراعية، النمو الاقتصادي، الدول العربية النفطية، نماذج البانل.

Abstract:

This study aimed to determine the impact of agricultural exports on economic growth in the oil-producing Arab countries represented in Algeria, Libya, Iraq, United Arab Emirates, Saudi Arabia, Qatar, Bahrain, Kuwait and Oman during the period 1990-2019 using the fixed effects model, and by taking the Agricultural exports as an independent variable and GDP as a dependent variable in addition to the total fixed capital formation, agricultural imports and agricultural labor, petroleum exports as control variables. The study concluded that there is a significant inverse relationship between agricultural exports, agricultural labor and GDP, and a positive direct relationship between total fixed capital formation, agricultural imports, oil exports and GDP despite the important capabilities that these countries possess, as the studies

* المؤلف المرسل: بن بالي هند

variables explain 94.78% of GDP in the studied sample, and the study recommended the need to diversify the economies of the oil-rich Arab countries to get rid of dependence on oil rents.

Keywords: Agricultural exports; Economic growth ; Arab oil countries; Panel data.

1. مقدمة:

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاديات المعاصرة سواء في الدول المتقدمة أو النامية، فهو يرتبط بأمن وسيادة الدول من خلال تحقيقه للأمن الغذائي، كما أنه يمد القطاع الصناعي بالمواد الأولية النباتية والحيوانية لمختلف الصناعات التحويلية من الصناعات الغذائية والغزل والنسيج وغيرها، كما أنها تساهم في خلق مناصب الشغل من خلال مختلف الاستثمارات الزراعية في البنى التحتية وغيرها، وإلى جانب ذلك يمكن لقطاع الزراعة أن يكون مصدرا لتنويع الصادرات خاصة في حالة الدول لتي ترتبط اقتصادياتها بتصدير المواد الأولية، مما يجعلها مصدرا للحصول على العملات الصعبة، ومن خلال مختلف هذه الوظائف يساهم القطاع الزراعي في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

تعتبر الدول العربية النفطية مثالا حيا عن الدول التي تربط اقتصادياتها بقطاع النفط مع اختلاف درجة هذا الارتباط من اقتصاد لآخر، كما تتميز هذه الدول بعجزها عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء بما يضمن لها الأمن الغذائي، حيث ما زالت تستورد كميات كبيرة من المنتجات الغذائية بمختلف أنواعها، رغم الجهود المبذولة لتطوير القطاع الزراعي. ورغم ذلك تحاول الدول العربية النفطية تنويع صادراتها خارج النفط بالاعتماد على مجالات مختلفة ومنها القطاع الزراعي وذلك من خلال اعتماد هذه الدول على تصدير المنتجات التي تشتهر بإنتاجها وتمتلك فيها مزايا تنافسية كالتمر والزيوت والقطن وغيرها من المنتجات بما يساهم في دعم النمو الاقتصادي في هذه البلدان خارج قطاع النفط.

1.1. طرح الإشكالية:

وعليه تدور هذه الدراسة حول السؤال الرئيسي التالي: **ما مدى تأثير الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الدول العربية النفطية؟**

2.1. التساؤلات الفرعية:

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف تساهم الصادرات الزراعية في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات؟
- ما هو أثر الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية؟
- هل توجد عوامل أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي بخلاف الصادرات الزراعية في الدول العربية النفطية؟

3.1. الفرضيات:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية التي تمكننا من صياغة الفرضيات التالية:

- تساهم الصادرات الزراعية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال توفير اليد العاملة وتقليص من حجم الواردات وزيادة حجم الصادرات وتلبية الاحتياجات الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي؛
- يوجد أثر طردي بين النمو الاقتصادي والصادرات الزراعية في الدول العربية النفطية؛
- توجد عوامل أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي بخلاف الصادرات الزراعية في الدول العربية النفطية.

4.1. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خطورة الاعتماد على مصدر وحيد للتصدير وهو النفط بالشكل الذي يرهن الاستقرار الاقتصادي في هذه الدول ويؤثر على النمو الاقتصادي الذي يكون هو الآخر تابعا له، وهو ما يدفع للبث عن مصادر أخرى لتنويع الصادرات خارج المحروقات، ويعتبر القطاع الزراعي من أهم المجالات التي يمكن الاعتماد عليها لتنويع الصادرات في الدول العربية النفطية من خلال الاعتماد على تصدير المنتجات التي تمتلك فيها مزايا تنافسية ومن ثمة حفز النمو الاقتصادي.

5.1. أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة للوصول إلى الأهداف التالية:

- التعرف على واقع الصادرات الزراعية في الدول العربية النفطية؛
- التعرف على واقع النمو في الدول العربية النفطية؛
- التعرف على مدى مساهمة الصادرات الزراعية في النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية.

6.1. منهجية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات اعتمدنا على المنهج التحليلي في تحليل تطور الصادرات الزراعية في الدول العربية النفطية خلال فترة الدراسة، وتبيان مساهمتها في تنمية الصادرات خارج المحروقات، كما تم استخدام القياس الاقتصادي للتأكد من طبيعة العلاقة الموجودة بين الصادرات الزراعية والنمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية.

7.1. الدراسات السابقة:

تعتبر المنتجات الزراعية من بين مجالات تنويع الصادرات، إذ أن وجود فائض من المنتجات الزراعية أو وجود ميزة تنافسية لدولة ما في المجال الزراعي يجعلها تول أهمية قصوى لهذا القطاع بالشكل الذي يكفل لها زيادة صادراتها الزراعية، وهو ما يجعلها تعمل على زيادة الإنتاج الزراعي وتجويده بالشكل الذي يؤدي لزيادة الاستثمار وخلق مناصب شغل وتوزيع دخول جديدة وهو ما يساهم في دفع النمو الاقتصادي، كما أن حصيلة الصادرات الزراعية ستؤدي لزيادة مداخيل الدولة من العملة الصعبة. والتي توفر مصادر تمويل للاقتصاد بالشكل الذي يرفع النمو الاقتصادي بعيدا عن الاستدانة من العالم الخارجي أو خلق النقود.

هناك بعض الدراسات التي اهتمت بقياس أثر الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في العديد من الدول على اختلاف طبيعتها، فقد هدفت دراسة (بوعافية وعزاز،2017) إلى قياس أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2013) باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى أن الإنتاج الفلاحي يساهم بشكل كبير في ترقية الصادرات الزراعية وبالتالي توسيع القاعدة الإنتاجية وإحداث توازن في الميزان المدفوعات والميزان التجاري الزراعي وتوفير العملة الصعبة والحد من فاتورة الاستيراد. أما دراسة (بوعافية وزهواني،2017) فقد هدفت الدراسة إلى معرفة المقومات التي يمتلكها القطاع الزراعي ومدى مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2006-2015 من خلال إتباع المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة السياسات المنتهجة في القطاع الزراعي حتى يكون هذا القطاع أحد البدائل التنموية للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات. وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من الإمكانيات الطبيعية والبشرية والموارد

الرأسمالية التي تمتلكها الجزائر إلا أن إسهامات القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني تبقى محدودة وضعيفة، حيث أن الإنتاج الزراعي يقتصر على تلبية الطلب المحلي المتزايد باستمرار والذي يشهد عجزا في بعض المنتجات الزراعية مما أدى للتوجه نحو الواردات. أما دراسة (عبابة،2019) فهدفت إلى قياس أثر الصادرات الزراعية على مستويات الناتج الزراعي في الجزائر للفترة الممتدة من 2000 إلى 2016 وذلك باستخدام أدوات القياس الاقتصادي بالاعتماد على الصادرات الزراعية كمتغير مستقل والناتج الزراعي كمتغير تابع، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة خطية بين المتغيرين أي بين الصادرات الزراعية والناتج الزراعي، أوصت الدراسة بضرورة تبني وتفعيل سياسة تشجيع الصادرات الزراعية، وذلك من خلال تقديم الدعم اللازم من أجل تسهيل الدخول إلى الأسواق الخارجية، وكذلك زيادة الاهتمام بالزراعات التصديرية ذات القيمة المضافة عن طريق دعم وتطوير الصناعات التحويلية من أجل إعطاء قيمة مضافة للصادرات بدلا من تصدير المنتجات الزراعية بالشكل الخام، كما توصلت الدراسة أيضا إلى ضعف الصادرات الزراعية وعدم مساهمتها الفعالة في تنشيط الناتج الزراعي في الجزائر في فترة الدراسة.

أما في السودان عالج (محمود والمنصور، 2016) أثر صادرات القطاع الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي واستعراض واقع الصادرات السودانية عامة وصادرات القطاع الزراعي خاصة ومدى إسهامها في الناتج المحلي خلال الفترة (1995-2014)، وانتهجت الدراسة منهج التحليل الإحصائي القياسي باستخدام أدوات القياس الاقتصادي وخلصت الدراسة إلى أن صادرات القطاع الزراعي تؤثر بصورة جيدة على الناتج المحلي الإجمالي. وفي دولة مصر حاول (الرسول وآخرون،2015) التحقق من فرضية الصادرات تقود إلى النمو في القطاع الزراعي المصري خلال الفترة (1990-2013) باستخدام المنهج التحليلي. توصلت الدراسة إلى أن زيادة الناتج الزراعي الإجمالي من شأنه أن يدعم قطاعاتها التصديرية. أما دراسة (Mehrara & Baghbanpour,2016) فقد هدفت إلى اختبار العلاقة بين مساهمة الصادرات الصناعية والزراعية في النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة (1970-2014) باستخدام نماذج البانل على 34 دولة نامية. وتوصلت الدراسة أن العلاقة بين الصادرات الصناعية والنمو الاقتصادي إيجابية وذات معنوية، ولكن العلاقة بين الزراعة والنمو الاقتصادي ضعيفة. في حين دراسة (Bakari & Mabrouki, 2017) فقد هدفت إلى معرفة تأثير الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي لدول جنوب شرق أوروبا وهي ألبانيا، البوسنة بلغاريا، كرواتيا، اليونان، مقدونيا ورومانيا خلال الفترة 2006-2016، وذلك باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة ونماوذج التأثيرات العشوائي، توصلت الدراسة إلى أن الصادرات الزراعية لها علاقة إيجابية أقوى مع النمو الاقتصادي من الصادرات الأخرى، وأثبتت نتائج نموذج التقدير أن الصادرات الزراعية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق أوروبا، بالإضافة إلى أن الصادرات الأخرى والاستثمارات والإنفاق الاستهلاكي النهائي لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي ولكن الواردات لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في بلدان جنوب شرق أوروبا.

تختلف دراستنا هذه عن الدراسات السابقة في أنها تركز على دراسة أثر الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في عينة من الدول معروف عنها أنها تعتمد بالدرجة الأولى على صادرات النفط وهي الدول العربية النفطية خلال الفترة 1990-2019 باستخدام نماذج البانل.

8.1. خطة الدراسة: ومن أجل دراسة الإشكالية ومعالجتها تم الاعتماد على الخطة التالية:

أ- أدبيات الدراسة

ب- تحليل تطور الصادرات الزراعية في الدول العربية النفطية

ت- دراسة قياسية لأثر الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي.

2. أدبيات الدراسة

الصادرات محرك من محركات النمو الاقتصادي، حيث أبدى الكلاسيك اهتماما بالغا في نشاط التجارة الخارجية ولكن ليس بالأسلوب الذي كان عليه التجاريون، فأحد رواد الفكر الكلاسيك وهو "آدم سميث" اهتم بالسوق واعتبرها المحدد الأول للنمو الاقتصادي، كما وضَح" ريكاردو" كيف أن قيام التجارة الدولية على أسس اختلاف النفقات النسبية والذي يتيح الاستفادة من مبدأ التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي وذلك بضرورة توفر شروط الحرية الاقتصادية، في حين أكد التجاريون أن تحقيق قدر كبير من الثروة يأتي من خلال الميزان التجاري مما يحتم على الدولة أن تقلل من وارداتها وأن تزيد من صادراتها باعتبار أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من الثروة للأمة هي التجارة الخارجية، كما دعوا إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية. (سعيدي، 2002، صفحة 06)

وهذا ما أشار إليه "دنيس روبرت سوان Denis Robert Soine" في مقالة نشرها عام 1940، وبعده حاول "نوركسيه Nourqosie" أن يثبت أن زيادة في الصادرات هي المحرك للنمو الاقتصادي في الأقطار المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأظهرت العديد من الدراسات أن نمو الصادرات كان ذو ارتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمالي، ويثبت أن البلدان التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع وأن زيادة الصادرات تؤدي إلى نمو سريع في الاقتصاد. وإن ما يتمتع به القطاع من أهمية جعل له القدرة على المساهمة في عملية النمو الاقتصادي، حيث يبرز دوره في تحقيق التوازن بين العرض الإنتاجي غير مرن والطلب شديد المرونة، بالإضافة إلى دورها طويل المدى في المساهمة في توفير النقد الأجنبي اللازم لإعادة بناء الهيكل الاقتصادي. وتوجد نماذج نمو عديدة تحتل فيها الصادرات مكانا رئيسيا، والتي بينت أهمية قطاع التصدير في دفع معدلات النمو الاقتصادي. (جلول، 2009، صفحة 101/100)

تعرف الزراعة على أنها نشاط اقتصادي يهدف لاستغلال الموجودات الطبيعية الخاصة بالزراعة للحصول على الثروة عن طريق زيادة الإنتاج النباتي والحيواني بواسطة التربة وتحسن ظروف إنتاجها لسد حاجات الإنسان من مأكل ومسكن وملبس، وعلى هذا الأساس تشمل الإنتاج النباتي والحيواني معا" (السماك م.، 2015، صفحة 65). والإنتاج الزراعي يتطلب العديد من عوامل الإنتاج كاليد العاملة والأراضي ورأس المال وغيره، كما أنه يتميز ببعض الخصائص التي تجعله متميزا عن قطاعات أخرى وهي: (أشنهو ع.، 1982، صفحة 309)

– **ضخامة نسبة رأس المال الثابت في الزراعة:** تقدر نسبة رأس المال الثابت في الزراعة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستغلة مثل الأرض وما عليها من منشآت وأشجار وحيوانات وغيرها وما ينفق عليها من تحسينات؛

– **طول دورة الناتج الزراعي**: إن فترة الانتظار في الزراعة بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج وبين الحصول على الإنتاج طويلة، حيث أن القمح مثلا لا يثمر قبل ستة أشهر؛

– **ارتفاع عنصر المخاطرة في الزراعة نتيجة التقلبات المناخية**: تؤثر العوامل المناخية على الزراعة أكثر مما تؤثر على الصناعة، إذ أن الإنبات هو الأساس في تكوين المحاصيل الزراعية حيث يحتاج كل نبات إلى شروط مناخية للنمو، لكن الظروف المناخية لا يمكن الاعتماد عليها لأنها عرضة للتقلبات الفجائية (برد، جفاف، فيضان...) وهذا ما يجعل الزراعة محفوفة بالمخاطر؛

– **صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة**: وهذا راجع إلى العرض والطلب على المنتج الفلاحي حيث يصعب على الفلاح تحديد التكلفة المتغيرة نظرا لعدم ثبات أسعار المنتجات الفلاحية؛

– **استعداد القطاع الزراعي لتبني الأساليب التكنولوجية الحديثة**: قد أدى استعمال الآلات الحديثة إلى زيادة في الإنتاج الزراعي وتحوله من الأحجام والسعات الزراعية الصغيرة إلى السعات الكبيرة كما أسهمت التكنولوجيا الحديثة في زيادة التخصص وتقسيم العمل الزراعي وتحسين الكفاءة العملية الإنتاجية. (شلاش ع.، 2012، صفحة 283)

3. واقع الصادرات الزراعية والنمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية

1.3. تطور الصادرات الزراعية في الدول العربية النفطية (1990–2019)

الجدول رقم (01) يعكس متوسط الصادرات الزراعية في الدول العربية ونسبتها من الصادرات الإجمالية خلال الفترة 1990-2019. من خلال الجدول نلاحظ بأن حجم الصادرات الزراعية للدول العربية النفطية جد ضعيفة ومتدنية، من حيث متوسط قيمة الصادرات خلال فترة الدراسة تأتي الإمارات العربية المتحدة في المركز الأول بـ 30.2 مليار دولار تليها السعودية بـ 1.96 مليار دولار وفي المركز الثالث تأتي عمان بـ 0.60 مليار دولار. أما من حيث نسبتها من إجمالي الصادرات فتأتي عمان في المركز الأول تليها الإمارات وفي المركز الثالث السعودية. أما باقي الدول العربية النفطية فلا تكاد حصتها تذكر.

الجدول رقم (01): تطور الصادرات الزراعية في الدول العربية النفطية

البيان	الإمارات	البحرين	الجزائر	السعودية	العراق	قطر	الكويت	ليبيا	عمان
متوسط الصادرات الزراعية (مليار دولار أمريكي)	2.30	0.25	0.22	1.92	0.04	0.11	0.22	0.04	0.60
الصادرات الإجمالية%	1.21	0.46	0.55	1.02	0.06	0.24	0.53	0.03	2.46

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الكتاب السنوي لمنظمة التنمية الزراعية للدول العربية، أعداد متفرقة، الموقع:
/http://www.aoad.org

أما بالنسبة لتطور الصادرات الزراعية في الدول العربية منفردة من سنة لأخرى، وكما يبينه الشكل1 فرغم أنها متزايدة على العموم من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة إلاّ أنها ليست كافية. ويرجع هذا إلى عدم تحقيق فعالية على مستوى هيكلة الصادرات للدول العربية النفطية المعتمدة على قطاع المحروقات والتي كانت عائقا أمام تنمية وتطوير الصادرات غير النفطية، وأولها الصادرات الزراعية التي تعتبر ضعيفة جدا ضمن إجمالي الصادرات حيث أن الصادرات الزراعية لا تتعدى بعض المنتجات، وكذلك يرجع هذا الانخفاض إلى زيادة الاستهلاك المحلي نتيجة الزيادة في عدد السكان، بالإضافة إلى عرقلة بعض الدول للسلع الزراعية من دخول أسواقها عن طريق السياسات الحمائية والتي تضم معايير الصحة والغذاء والنبات التي تنتهجها معظم الدول.

الشكل رقم (01): تطور الصادرات الزراعية في الدول العربية النفطية خلال الفترة (1990–2019)

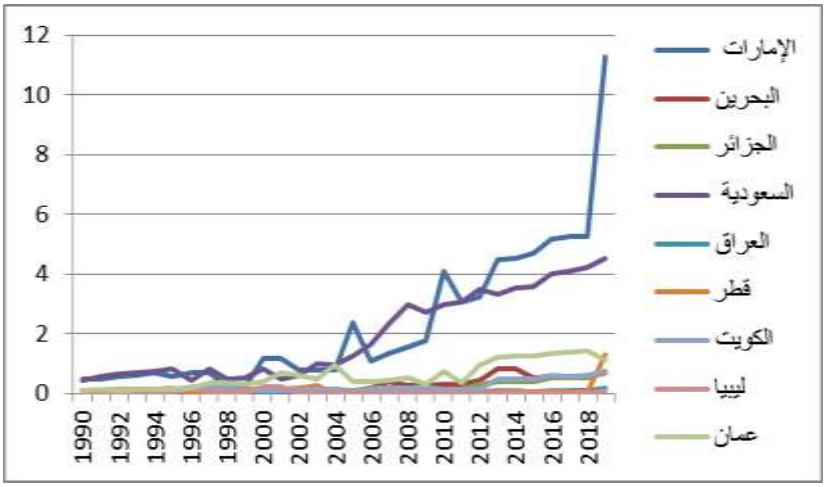

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الكتاب السنوي لمنظمة التنمية الزراعية للدول العربية، أعداد متفرقة، الموقع:
http://www.aoad.org

2.3. الواردات الزراعية:

رغم الإصلاحات العديدة التي شهدها القطاع الزراعي في الدول العربية النفطية، إلا أنه لم يستطع تلبية احتياجات الأسواق المحلية، وبالرغم من تحقيق تحسن في الإنتاج الزراعي خلال فترة الدراسة إلاّ أنها لم تصل بعد لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتقليل من حجم الواردات خاصة الغذائية منها التي تكلف الخزينة العمومية للدول العربية النفطية مبالغ ضخمة نظرا لارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية وزيادة الطلب المحلي عليها. والجدول رقم (02) يبين أن الواردات الزراعية للدول العربية مرتفعة مقارنة مع صادراها الزراعية وهو ما يجعل الميزان التجاري الزراعي سالبا فيها. تأتي المملكة العربية السعودي في مقدمة دول العينة من حيث قيمة الواردات الزراعية التي تجاوز متوسطها 35.82 مليار دولار، تليها الإمارات ثم الجزائر. أما من حيث نسبة الواردات الزراعية من إجمالي الواردات فتأتي الجزائر أولا بـ 17.85% ، تليها السعودية بنسبة 8.02%، وبعدها ليبيا بـ7.71%.

الجدول رقم (02): تطور الواردات الزراعية للدول العربية النفطية

البيان	الإمارات	البحرين	الجزائر	السعودية	العراق	قطر	الكويت	ليبيا	عمان
متوسط الواردات الزراعية (مليار دولار أمريكي)	19.44	2.11	19.04	35.82	7.81	3.83	5.45	5.11	3.86
الواردات الإجمالية%	4.10	4.67	17.85	8.02	5.14	4.31	4.82	7.71	7.15

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الكتاب السنوي لمنظمة التنمية الزراعية للدول العربية، أعداد متفرقة، الموقع: http://www.aoad.org/

أما على مستوى الدول العربية النفطية فرادى وكما يبين الشكل2 فقد تباين أداء الواردات الزراعية بشكل كبير، حيث سجل بعضها ارتفاع في قيمة الواردات الزراعية في حين حقق البعض الآخر تراجع محسوس.

الشكل رقم(02): تطور الواردات الزراعية في الدول العربية النفطية خلال الفترة (1990–2019)

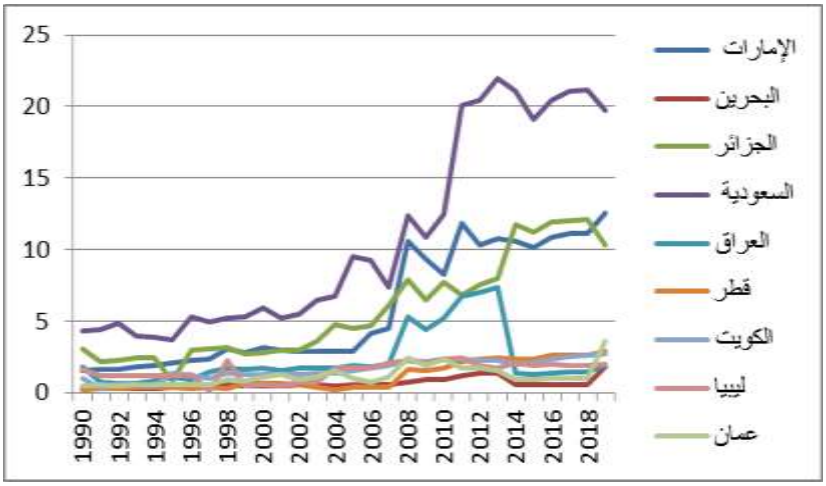

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الكتاب السنوي لمنظمة التنمية الزراعية للدول العربية، أعداد متفرقة، الموقع: http://www.aoad.org/

3.3. تطور الناتج الإجمالي المحلي:

يرتكز الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية النفطية على قطاع النفط بشكل كبير، مما يعني هذا انخفاض حصة أو مساهمة بقية القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية النفطية غير مستقرة لعدم وجود تنوع في هيكلها الاقتصادي أو الإنتاجي. الجدول3 يبين أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية النفطية جد ضعيفة وهذا يرجع إلى هيمنة القطاع النفطي على اقتصادياتها، سجلت العراق أعلى نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وقدرت بـ11.66% تليها الجزائر بنسبة 8.84% وليبيا بـ4.23% وهذا راجع إلى سياسات الإصلاح التي طبقتها هذه الدول في مجال تحرير الأسعار وإزالة الرقابة والتدخل الحكومي، مما شجع القطاع الخاص على زيادة الاستثمار من خلال إقامة المشاريع الزراعية الحديثة التي تدار بأساليب متقدمة، واستمرار تطبيق السياسات الزراعية التي من شأنها تعزيز دور النشاط الزراعي، والتوسع في استخدام الأساليب الزراعية الحديثة بالإضافة إلى

تطبيق القوانين المشجعة لزيادة حجم التصدير ودعم أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وبذور ومبيدات وغيرها في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي. بالنسبة لبقية الدول العربية النفطية فقد كانت نسبة مساهمة الزراعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي جد ضعيفة وهذا راجع إلى الإمكانيات الزراعية المحدودة وطبيعة المناخ الذي تتميز به هاته الدول والذي لا يساعد على الإنتاج الزراعي.

الجدول رقم (03): تطور نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية النفطية

السنوات	الإمارات	البحرين	الجزائر	السعودية	العراق	قطر	الكويت	ليبيا	عمان
مساهمة الزراعة في PIB(%)	0.92	0.34	8.84	2.43	11.66	0.17	0.37	4.23	1.45

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة، الموقع .https://www.amf.org

4. الدراسة القياسية:

1.4. المنهج المتبع في الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على نماذج السلاسل الزمنية المقطعية "بانل"، ومن أهم ايجابياتها أنها تتفوق على السلاسل الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها، بالعديد من المزايا أهمها: (Blatagi, 2005, p. 66)

– أن بيانات بانل تتضمن محتوى معلوماتي أكثر من تلك المتضمنة في البيانات المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من السلاسل الزمنية؛

– التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يُفضي إلى نتائج متحيزة؛

– نماذج البانل توفر إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها مناسبة لدارسة الظواهر الاقتصادية كالبطالة والنمو؛ (Hausman, 1978, p. 1251)

– تساعد في منع ظهور مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ Heteroscedasticity الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية. (Bourbonnais, 2018, p. 372)

2.4. العينة وفترة الدراسة: تشمل عينة الدراسة على تسع دول عربية نفطية وهي: الجزائر، البحرين، الإمارات، عمان، السعودية، الكويت، قطر، العراق، ليبيا. وقد تم اختيار هذه الدول لأنها الأكثر تصديرا للنفط في الدول العربية، بالإضافة لمعيار مدى توفر البيانات للمتغيرات محل الدراسة لكل سنوات الفترة محل الدراسة (1990–2019)، واستخدمنا بيانات سنوية.

3.4. متغيرات الدراسة: بناءا على الهدف المراد تحقيقه من هذه الدراسة، واعتمادا على دراسة كل من (عبابة،2019) و(محمود والمنصور، 2016) و(الرسول وآخرون،2015) و(Bakari & Mabrouki, 2017) (Mehrara & Baghbanpour,2016) تم اختيار المتغيرات المبينة في الجدول(4).

الجدول رقم(04): متغيرات الدراسة

رمز المتغير	طبيعته	المتغير	المصدر
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	متغير تابع	البنك الدولي
XR	الصادرات الزراعية	متغير مستقل	منظمة العربية للتنمية الزراعية
MR	الواردات الزراعية	متغير ضابط	منظمة العربية للتنمية الزراعية
K	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	متغير ضابط	البنك الدولي
LAR	اليد العاملة الزراعية	متغير ضابط	البنك الدولي
XO	الصادرات النفطية	متغير ضابط	OPEC

المصدر: من إعداد الباحثتين

ومنه فإن النموذج يكون كما يلي:

$$GDPit= \alpha + \beta 1XR\ it + \beta 2\ MR\ it + \beta 3\ K\ it + \beta 4\ LAR\ it + \beta 5\ XO\ it + \mu i + \gamma t + \varepsilon it$$

حيث: i تمثل عدد الدول في الدراسة وهي تسع دول، t يمثل الزمن (1990–2019).

GDPit:يمثل الناتج المحلي الإجمالي والذي يقيس النمو الاقتصادي كمقياس لمستوى النشاط الاقتصادي.

XRit: يمثل الصادرات الزراعية. MRit:تمثل الواردات الزراعية، K it: يمثل إجمالي تكوين رأس المال الثابت، LAR it:تمثل اليد العاملة الزراعية، XOit: تمثل الصادرات النفطية، وتمثل(μi) الآثار أو الاختلافات المقطعية غير الملحوظة (Cross-section effects)، والتي تتفاوت من دولة عربية نفطية لأخرى لكنها تظل ثابتة خلال الفترة الزمنية، وتشير(γt) إلى الآثار أو الاختلافات الزمنية (Effects time) غير الملحوظة والمشتركة بين الدول العربية النفطية والتي تتغير عبر الزمن، ويشير(εit) الحد العشوائي للنموذج. ويكون (εit) مستقلا وموزعا بشكل متماثل ($\varepsilon it \rightarrow \varepsilon 2\sigma,0$).

وكما هو شائع في الدراسات الاقتصادية يتم إدخال الصيغة اللوغاريتمية على المتغيرات لأنها طريقة مناسبة ولها إيجابيات منها إزالة الاتجاه العام الأسي للمتغيرات، أي الاتجاهات الحادة وكذلك منها تحويل صيغة النموذج إلى الصيغة الخطية إذا كان النموذج صيغته الأصلية غير خطية، (درويش، 2012، صفحة 133)ويمكن لنا أن نقدر النموذج بالصيغة اللوغاريتمية وفي هذه الحالة فإن المعلمات تتحول من آثار حدية مطلقة إلى آثار نسبية وبالتالي تعبر عن المرونات، ومنه يصبح النموذج كما يلي:

$$Log(GDP)it= \alpha + \beta 1\ Log(XR)\ it + \beta 2\ Log(MR)\ it + \beta 3\ Log(K)\ it + \beta 4\ Log(LAR)\ it + \beta 5\ Log(XO)\ it + \mu i + \gamma t + \varepsilon it$$

4.4. التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة: قصد التعرف على الإحصائيات الوصفية للسلاسل الزمنية قمنا بالتحليل الإحصائي للبيانات فكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم(05): التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

المقاييس الإحصائية	GDP	XR	MR	K	LAR	XO
Mean	131.76	0.63	3.41	30.93	10.06	38.72
Median	79.99	0.15	1.81	19.60	6.11	17.96

Maximum	678.58	11.26	21.94	195.31	31.54	329.32
Minimum	5.58	0.002	0.12	0.53	0.94	0.35
Std. Dev.	145.10	1.24	4.37	36.74	9.48	54.26
Observations	270	270	270	270	268	270

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات Eviews10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن سلسلة الصادرات الزراعية (XR) فإنها كانت محصورة بين أقل قيمة 0.002 مليار دولار مسجلة سنة 2011 في دولة ليبيا وأعلى قيمة 11.26 مليار دولار مسجلة الإمارات العربية المتحدة سنة 2019 بمتوسط حسابي بلغ 0.63 مليار دولار وانحراف معياري قدره 1.24 مليار دولار، ومن ناحية أخرى وفيما يخص سلسلة النمو الاقتصادي (GDP) فإنها كانت محصورة بين أقل قيمة 5.58مليار دولار مسجلة سنة 1991بدولة قطر وأعلى قيمة 678.58 مليار دولار مسجلة سنة 2019 بالمملكة العربية السعودية بمتوسط حسابي بلغ 131.76مليار دولار وانحراف معياري قدره 145.10 مليار دولار، في حين سلسلة إجمالي تكوين رأس المال الثابت (K) فقد كانت محصورة بين أقل قيمة 0.53 مليار دولار سجلت سنة 1996 بدولة العراق وأعلى قيمة 195.31 مليار دولار وقد سجلت في المملكة العربية السعودية سنة 2015، وأما فيما يخص سلسلة اليد العاملة الزراعية (LAR) فإنها كانت محصورة بين أقل نسبة 0.94% سجلت في البحرين وذلك سنة 2019 وأعلى نسبة 31.54% سجلت سنة 1991 بالعراق بمتوسط حسابي بلغ 10.06% وانحراف معياري قدره 9.48%، وأما بالنسبة لسلسة الواردات الزراعية (MR) فإنها كانت محصورة بين أقل 0.12 مليار دولار سجلت سنة 1997 سجلتها دولة ليبيا وأعلى قيمة 21.94 مليار دولار مسجلة بالمملكة العربية السعودية وذلك سنة 2013 بانحراف معياري قدره 3.41 مليار دولار وبمتوسط حسابي قدره 4.37 مليار دولار، وفيما يخص سلسلة الصادرات النفطية (XO) فقد كانت محصورة بين أقل قيمة 0.35 مليار دولار مسجلة سنة 1991 في العراق وأعلى قيمة 329.32 مليار دولار مسجلة سنة 2012 بالمملكة العربية السعودية بمتوسط حسابي بلغ 38.72 دولار وانحراف معياري قدره 54.26 مليار دولار.

5.4. نتائج تقدير النماذج: تم تقدير النماذج الثلاثة وهي نموذج الانحدار التجميعي PRM، ونموذج التأثيرات الثابتة FEM ونموذج التأثيرات العشوائية REM، والجدول الموالي يلخص نتائج التقدير.

الجدول رقم(08): نتائج تقدير النماذج القياسية

المتغير التابع GDP		**PRM**	**FEM**	**REM**
C	**معامل c**	2.8343	3.5229	3.0853
	احتمالية student	0.0000	0.0000	0.0000
LXR	**معامل LXR**	0.0874	-0.0289	-0.0164
	احتمالية student	0.0000	0.0955	0.0334
LMR	**معامل LMR**	0.3448	0.0229	0.0994
	احتمالية student	0.0000	0.5781	0.0091

0.4213	0.3884	0.2864	معامل **LK**	**LK**
0.0000	0.0000	0.0000	احتمالية **student**	
-0.1673	-0.3659	0.0779	معامل **LLAR**	**LLAR**
0.0041	0.0000	0.0088	احتمالية **student**	
0.0992	0.1134	0.1782	معامل **LXO**	**LXO**
0.0008	0.0002	0.0000	احتمالية **student**	
0.7890	0.9478	0.8504	معامل التحديد R^2	
0.0000	0.0000	0.0000	احتمالية **Fisher**	

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات الEviews10

بعد تقدير النماذج الثلاثة ننتقل إلى مرحلة المفاضلة بينها لمعرفة أيٌ منها الملائم لهذه الدراسة ولبلوغ هذا الهدف نستعمل الاختبارين الآتيين:

- **اختبار فيشر المقيد**: نستخدم اختبار فيشر Fisher للمفاضلة بين النموذج التجميعي والآثار الثابتة حيث أن الفرضية الصفرية تفرض بأن النموذج التجميعي PRM هو الملائم، أما الفرضية البديلة فتفرض بأن النموذج الآثار الثابتة FEM هو الملائم، وعلى ضوء نتائج التقدير في الجدول رقم (08) سنجد الطريقة الأفضل لتقدير نموذج البانل من خلال حساب إحصائية فيشر كالتالي:

$$F = \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PRM})/N}{\frac{(1-R^2_{FEM})}{N*T}} = \frac{(0.9478-0.8504)/9}{\frac{(1-0.9478)}{268}} = 55.5623$$

حيث أن: $R^2_{FEM} = 0.9478$

$R^2_{PRM} = 0.8504$

ونجد أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر(Fisher) المقيد أكبر من القيمة الجدولية2.95 -F=(N-1,NT-N-K) وبالتالي فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة وبالتالي رفض الفرضية العدمية القائلة بتجانس قواطع الدول، مما يشير إلى أهمية تضمين الآثار الثابتة في النموذج.

- **اختبار Hausman**: يستخدم هذا الاختبار في حالة وجود الاختلاف الجوهري بين التأثيرات الثابتة والعشوائية فهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، حيث تستند فرضية العدم على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم الدراسة، في حين أن الفرضية البديلة تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وتعطى علاقة اختبار Hausman بالصيغة الآتية: (Bourbonnais, 2018, p. 384)

$$H = (\beta_{OLS} - \beta_{OLS})'[Var(\beta_{OLS}) - Var(\beta_{OLS})]^{-1}(\beta_{OLS} - \beta_{OLS})$$

تحت الفرض أن:

H_0: نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم REM.

H_1: نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم FEM.

ونتائج اختبار Hausman يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم(09): نتائج اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	31.062627	5	0.0000

المصدر: مخرجات الEviews

تشير نتائج هذا الاختبار إلى قبول الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة FEM هو الملائم لهذه الدراسة وذلك لكون قيمة احتمال الاختبار 0.0000 التي كانت أقل من 1%، وبالتالي عدم ملائمة نموذج التأثيرات العشوائية REM لهذه الدراسة بمعنى رفض الفرضية القائلة بوجود قواطع عشوائية مستقلة تضاف للحد العشوائي لكل مقطع، وإنما هذه الثوابت هي عبارة عن ثوابت لا تختلف من مقطع لآخر، أي أنه لا توجد هناك اختلافات بين اقتصاديات الدول العربية النفطية. ومن خلال الجدول يمكن كتابة نموذج الآثار الثابتة كما يلي:

$$Log(GDP)_{it}= \alpha +\beta_1 Log(XR)_{it} +\beta_2 Log(MR)_{it} +\beta_3 Log(K)_{it} +\beta_4 Log(LAR)_{it} +\beta_5 Log(XO)_{it} +\mu_i + \gamma_t +\varepsilon_{it}$$

ومنه نجد:

$$Log(GDP)_{it}= 3.52 -0.0289Log(XR)_{it} +0.0229 Log(MR)_{it} +0.3884 Log(K)_{it} - 0.3659 Log(LAR)_{it} +0.1134 Log(XO)_{it} +\mu_i + \gamma_t +\varepsilon_{it}$$

حيث أن:

R^2=0.9478, F-Statistic=354.7844, Prob (F-Statistic) =0.0000, DW= 0.4274

يتضح لنا من خلال هذا النموذج بأن احتمالية F–Statistic هي أقل من 1% أي أن النموذج ككل معنوي أي أنه ذو معنوية إحصائية وهذا يدل على حسن صياغة النموذج وقدرة الصادرات الزراعية على تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي. ونلاحظ بأن معامل الارتباط(R^2) عالي جدا أي أن المتغيرات المدرجة في النموذج تؤثر على النمو الاقتصادي بنسبة 94.78% والباقي 5.22% راجع للأخطاء بما فيها متغيرات ومحددات أخرى لم تدرج في النموذج وهي مقبولة جدا في اقتصاديات ريعية كالدول العربية النفطية والتي تعتمد بشكل شبه كلي على الصادرات النفطية، وتؤكد النتائج التجريبية أن الصادرات الزراعية له تأثير سلبي مع النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية، وتظهر النتائج أيضا بأن الاستثمار المحلي والواردات الزراعية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية ولكنه تأثير ضعيف، ولكن الصادرات النفطية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية.

كما نلاحظ وجود تأثير معنوي سلبي للصادرات الزراعية على الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية 10% حيث أن زيادة الصادرات الزراعية بـ1% يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بـ (-0.02%) في الدول العربية النفطية، أي وجود أثر عكسي بين الصادرات الزراعية والنمو الاقتصادي، وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية. وهذه النتيجة تبين أن النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية يتأثر سلبا بالصادرات الزراعية وهذا راجع بشكل أساسي إلى اعتماد الدول العربية النفطية على القطاع النفطي كركيزة للتصدير وضآلة حصيلة الصادرات الزراعية رغم الاستراتيجيات

المنتهجة من طرف الدول العربية النفطية لتطوير القطاع الزراعي وزيادة الصادرات الزراعية، وهذه النتيجة تتوافق مع ما توصلت إليه دراسة كل من (بوعافية وزهواني،2017) (عبابة،2019)، (محمود والمنصور، 2016) (الرسول وآخرون،2015) (Bakari & Mabrouki, 2017)، والتي أكدت أن الصادرات الزراعية لها تأثير ضعيف على النمو الاقتصادي.

كما بينت نتائج التقدير أن تأثير إجمالي تكوين رأس المال الثابت على الناتج المحلي الإجمالي جاء موجبا ومعنويا عند 1%، إذ أن زيادة الاستثمار المحلي بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.38 % ، وهذه النتيجة موافقة لما جاء في النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، فمن شأن الاستثمار المحلي الإجمالي المساهمة في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وهذه النتيجة تؤيد ما توصلت إليه كل من دراسة (Bakari & Mabrouki, 2017) والتي أكدت على أن الاستثمار المحلي الإجمالي الموجه للقطاع الزراعي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة لليد العاملة الزراعية فقد جاءت إشارتها سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية 1%، أي أنه يوجد تأثير معنوي سلبي بين اليد العاملة الزراعية على الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية النفطية وهذا ما لا يتوافق مع الأدبيات الاقتصادية التي نصت على وجود علاقة طردية موجبة بين اليد العاملة الزراعية والنمو الاقتصادي، حيث أن كل زيادة في اليد العاملة الزراعية بـ 1% يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.36%، ويمكن تفسير ذلك بأن الزيادة في اليد العاملة الزراعية في الدول العربية النفطية لا تؤدي إلى زيادة اليد العاملة الكلية بسبب اعتماد الدول العربية النفطية على العمالة في قطاعي الخدمات والصناعة بنسبة كبيرة مما أدى ذلك إلى تأثر معدلات النمو الاقتصادي بها أكثر من بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

أما بالنسبة للواردات الزراعية فكانت معلمتها موجبة أي وجود أثر طردي ولكنه غير معنوي عند مستوى معنوية 10%، وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية لأن الواردات تؤثر بالسلب على مستويات النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك بأن أغلب الواردات الزراعية هي مواد غذائية مما يعكس حالة القطاع الزراعي في الدول العربية النفطية خلال فترة الدراسة مما أنجر عنه التبعية الغذائية وزيادة قيمة الواردات.

أما فيما يخص الصادرات النفطية كانت معلمتها موجبة ومعنوية أي وجود تأثير عند مستوى معنوية 1%، أي أنه يوجد تأثير معنوي وإيجابي بين الصادرات النفطية والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية النفطية وهذا ما يتوافق مع الأدبيات الاقتصادية التي نصت على وجود أثر طردي بين الصادرات النفطية النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية، حيث أن كل زيادة في الصادرات النفطية بـ1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ0.11%، ويمكن تفسير ذلك بأن الزيادة في الصادرات النفطية في الدول العربية النفطية تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي بسبب اعتماد الدول العربية النفطية على القطاع النفطي بنسبة كبيرة أكثر من بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

5. الخاتمة :

بالرغم من أن اقتصاديات الدول العربية النفطية تمتلك طاقات بشرية وموارد وثروات مادية ومالية هائلة، وإمكانيات تنافسية ممكنة في العديد من السلع الزراعية، إلا أن ذلك لم يساهم في تنمية الجانب الخاص بالصادرات مما جعلها من الدول

الأقل تنوعا في صادراتها، وبقيت الهيمنة لقطاع المحروقات واضحة جدا. وهذا ما لاحظناه في تحليل جانب الصادرات الزراعية، مما جعل أثر هذا الأخير سلبي على النمو الاقتصادي لهذه الدول، أي أن قطاع الصادرات الزراعية لا يعد محفزا لعملية النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية. وهو ما أثبتناه من خلال الدراسة القياسية باستخدام بيانات عينة مكونة من 9 دول عربية نفطية المتمثلة في الجزائر، ليبيا، العراق، الإمارات العربية المتحدة، السعودية، قطر، البحرين، الكويت وعمان خلال الفترة (1990- 2019)، وباستخدام نموذج الآثار الثابتة لتحديد اتجاه سلوك المتغيرات المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والصادرات الزراعية كمتغير مستقل إضافة إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت والصادرات النفطية والواردات الزراعية واليد العاملة الزراعية كمتغيرات ضابطة.

1.5. اختبار الفرضيات: من خلال ما تناولناه في هذه الدراسة وعلى ضوء النتائج التي توصلنا إليها فإننا:

- نقبل الفرضية الأولى أي أن الصادرات الزراعية تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال توفير اليد العاملة وتقليص من حجم الواردات وزيادة حجم الصادرات وتلبية الاحتياجات الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي؛

- نرفض الفرضية الثانية أي أنه لا يوجد أثر سلبي بين النمو الاقتصادي والصادرات الزراعية في الدول العربية النفطية وهذا راجع إلى اعتماد الدول العربية النفطية بشكل كبير على القطاع النفطي وهيمنة هذا القطاع على كافة الاقتصاديات الدول العربية النفطية مما جعلها تهمل بقية القطاعات الاقتصادية المنتجة؛

- نقبل الفرضية الثالثة نظرا لوجود عوامل أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي بخلاف الصادرات الزراعية في الدول العربية النفطية كالصادرات النفطية والواردات الزراعية واليد العاملة الزراعية وإجمالي تكوين رأس المال الثابت.

2.5. نتائج الدراسة: ومن أهم النتائج المتوصل إليها هي:

– للقطاع الزراعي دور رئيسي في تحقيق النمو الاقتصادي، نظرا لمساهمته في توفير مناصب عمل لأفراد المجتمع وتحقيق الأمن الغذائي والمواد الأولية التي تدخل في الصناعات الغذائية وكذا مساهمته الفعالة في ترقية وتنويع الصادرات والحد من الواردات؛

– لا يزال ريع النفط يلاحق اقتصاديات الدول العربية النفطية، في ظل مساهمة ضئيلة لبعض القطاعات الأخرى، من بينها القطاع الزراعة الذي من الممكن أن يكون رافدا لتطوير الدول العربية النفطية لو أعطي الاهتمام الكافي والجاد؛

– تعرف الصادرات الزراعية للدول العربية النفطية تطورا متواضعا خلال فترة الدراسة على غرار مساهمتها الضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي وكذا دوره المحدود في التقليل من الواردات الزراعية؛

– معنوية النموذج ككل والذي يشير إلى أن النمو الاقتصادي دالة في كل من حجم الصادرات الزراعية وإجمالي تكوين رأس المال الثابت والصادرات النفطية والواردات الزراعية واليد العاملة الزراعية في الدول العربية النفطية، وأنها تفسر ما نسبته 94.78% من تباين النمو الاقتصادي في هذه الدول؛

– تؤثر الصادرات الزراعية سلبا على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية المدروسة مقارنة مع الإمكانيات الزراعية التي تحوز عليها وحجم الجهود المبذولة لتطويرها، وهذا يعني أن القطاع الزراعي لا يزال بعيدا كل البعد عن الوصول للأهداف التي سطرتها الدول العربية النفطية من أجل النهوض بهذا القطاع وتطويره؛

– يوجد أثر طردي بين النمو الاقتصادي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، أي أن زيادة الاستثمار يؤدي إلى زيادة الإنتاج مما يساهم في تحقيق فوائض اقتصادية وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي؛

– يوجد أثر طردي بين النمو الاقتصادي والواردات الزراعية، وهذا راجع إلى عدم قدرة الدول العربية النفطية على توفير حاجيات السكان من إنتاجها الوطني وتحقيق اكتفاء ذاتي مما جعلها تعتمد على الاستيراد، حيث أن أغلب وارداتها الزراعية هي عبارة عن مواد غذائية رئيسية؛

– يوجد أثر عكسي بين النمو الاقتصادي واليد العاملة الزراعية ويعزى سبب ذلك إلى كون قيم اليد العاملة الزراعية متدنية إلى حد الذي لم يظهر تأثيرها في النمو الاقتصادي.

3.5. التوصيات: على ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:

–إقامة المشاريع الزراعية التي تعمل على رفع الكفاءة الإنتاجية للدول العربية النفطية، والتي تدخل ضمن إطار علمي تأهيلي على مستوى الجامعات والمعاهد المتخصصة، بحيث يشكل إضافة جيدة لقطاع الزراعة والمساهمة في الإنتاج ونشر الوعي والإرشاد الزراعي المكثف؛

– وضع سياسات فلاحية تدعم وتشجع تصدير المنتجات الزراعية، من خلال توفير ظروف وشروط تصدير المنتجات الزراعية في السوق المحلي والأسواق الخارجية، واكتساب ميزات تنافسية جديدة لتنمية الصادرات الزراعية وتنويعها وفتح أسواق جديدة أمامها؛

– العمل على تعزيز تنافسية القطاع الزراعي كبديل للقطاع النفطي، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة وكذا مشاريع الشراكة لتطوير الإنتاج الزراعي والاستفادة من الخبرات؛

– استخدام التقنيات الزراعية التي تلائم وتتناسب مع بيئة كل دولة من الدول العربية النفطية، وذلك لتطوير زراعة المحاصيل الرئيسية من خلال زيادة الكفاءة الإنتاجية وتخفيض تكاليف الإنتاج والارتقاء بجودة المنتج الزراعي؛

– ضرورة الاهتمام بجانب الإنفاق الحكومي وتوجيهه نحو القطاع الزراعي من خلال تحديث الوسائل التقنية المستعملة في العملية الإنتاجية، والعمل على تعزيز البحوث في المجال الزراعي.

4.5. آفاق الدراسة: بعد دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع، فإننا نعتقد أنه يتسع لإشكاليات أخرى جديرة بالبحث، نذكر من بينها:

- الصناعة الغذائية ودورها في تطوير الصادرات خارج المحروقات؛
- دور الاستثمار الزراعي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الدول العربية النفطية.

6. قائمة المراجع:

1.6. قائمة المراجع باللغة العربية:

– أبو اليزيد الرسول أحمد ، الشافعي محمود الهادي ، شهاب سامح محمد حسن ، هاشم آمنة عبد الستار، (2015)، **دور الصادرات الزراعية في النمو الاقتصادي الزراعي في مصر (دراسة قياسية)**، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، مجلد36، العدد04.

- بن جلول خالد، (2009)، **آثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (1970–2006)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير،جامعة الجزائر، ص ص100/101.

- بوعافية رشيد، عزاز سارة، (2017)، **دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990–2013)**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد07.

- بوعافية سمير، رضا زهواني، (2017)، **القطاع الزراعي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات دراسة تحليلية للقطاع الزراعي خلال الفترة (2006–2015)**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، العدد04.

- دحماني محمود درويش، (2012)، محاضرات الاقتصاد القياسي، الجزائر، جامعة سيدي بلعباس، ص133.

- عبد اللطيف بن أشنهو، (1982)، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (62–80)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص309.

- عبد المنعم محمود سامية وبابكر الفكي منصور، (2016)، **أثر الصادرات القطاع الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (1995–2014)**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد17.

- علي عبابة، (2019)، **أثر الصادرات الزراعية على مستويات الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة (2000–2016)**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد1، العدد2.

- عنبر إبراهيم شلاش، (2012)، **التسويق الزراعي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، ص283.

- محمد السعيد السماك، (2015)، **دراسات في الموارد الاقتصادية**، مؤسسة دار الكتاب، جامعة الموصل، العراق، ط1، ص65.

- وصاف سعيدي، (2002)، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر(الواقع والآفاق)**، مجلة الباحث، العدد 01، ص06.

2.6. قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- Bakari Sayef & Mabrouki Mohamed, (Nov 2017), **The effect of agricultural exports on economic growth in South-Eastern Europe: An Empiricial investigation using Panel data,** Munich Personal RePec Archive, Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/83810/.
- Blatagi, B., H., (2005), "**Econometric Analysis of Panel Data**", 3rd ed., John Wiley & Sons, Ltd, West Sussex. Disponible sur le site: https://himayatullah.weebly.com/uploads/5/3/4/0/53400977/baltagi-econometric-analysis
- Bourbonnais Régis, (2018), **Économétrie**, Paris ,Dunod,10ème Edition, p372.
- Hausman J.A., (1978), **specification tests in econometrics**, Econometrica, Vol46, N°6, Disponible sur le site: http://links.jstor.org/sici?sici=0012-9682%28197811%2946
- Mohsen Mehrara & Javad Baghbanpour, (2016), **The Contribution of Industry and Agriculture Exports to Economic Growth: The Case of Developing Countries**, World Scientific News,vol 46, Online at: http://psjd.icm.edu.pl/psjd/element/bwmeta1.element.psjd-ace72b3f-9a30-47f3-b0c8-4817b2d84cd5